S/2020/671

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
9 July 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/658، الذي قدمه الاتحاد الروسي، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". وفقاً لإجراء التصويت الوارد في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، وهو إجراء اتُفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقد حظي مشروع القرار بأربعة أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا و الصين وفييت نام)، وسبعة أصوات معارضة (إستونيا و ألمانيا و بلجيكا و الجمهورية الدومينيكية وفرنسا و المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت (إندونيسيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر). ولم يعتمد مشروع القرار إذ أنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

وعملا بالإجراء المذكور أعلاه، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

- رسالتي المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق 1)، التي طرحت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/658 (انظر الضميمة من المرفق 1)،
- والرسائل التي وردت ردا من أعضاء مجلس الأمن يبينون فيها موقفهم الوطني من مشروع القرار (انظر المرفقات 2 إلى 16)،
- والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن فيما بعد تعليلا لتصويتهم (انظر المرفقات 17 إلى 24).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها والضميمة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
رئيس مجلس الأمن

110820 270720 20-09254 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

رسـالـة مؤرخـة 7 تموز/يوليـه 2020 موجهـة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، وكما هو وارد في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى المسألة التالية:

لقد ناقش أعضاء المجلس مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". ووضع مشروع القرار باللون الأزرق (S/2020/658، انظر الضميمة).

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، فإنني أطرح للتصويت مشروع القرار المذكور أعلاه. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار هذا ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 18/00 من يوم الثلاثاء 7 تموز /يوليه 2020 وتنتهي في تمام الساعة 18/00 من يوم الأربعاء 8 تموز /يوليه 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا فضلا عن أي تعليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة إلى مدير شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة (egian@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت المبينة أعلاها ومدتها 24 ساعة غير قابلة للتمديد.

واعتزم تعميم رسالة تتضمن بيان نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت التي مدتها 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد انتهاء فترة التصويت بوقت قصير، بعد ظهر يوم الأربعاء، 8 تموز/يوليه 2020.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2020/658

مجلس الأمن

Provisional
7 July 2020
Arabic
Original: English

الاتحاد الروسي: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته 2042 (2012) و 2043 (2012) و 2118 (2013) و 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2175 (2014) و 2191 (2014) و 2209 (2015) و 2235 (2015) و 2254 (2015) و 2258 (2015) و 2268 (2016) و 2286 (2016) و 2332 (2016) و 2336 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2011 (S/PRST/2011/16) و 21 آذار/مارس 2012 (S/PRST/2012/6) و 5 نيسان/أبريل 2012 (S/PRST/2012/10) و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (S/PRST/2013/15) و 24 نيسان/أبريل 2015 (S/PRST/2015/10) و 17 آب/أغسطس 2015 (S/PRST/2015/15)، و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/PRST/2019/12)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في سورية، ولا سيما الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية، التي تزيد من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وتقوض سبل عيش المدنيين، وتواصل تقويض قدرة سورية على ضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي اللازم للتصدي لجائحة كوفيد-19، ***وإذ يدرك*** أن هذه الجائحة تشكل تحدياً جسيما للنظام الصحي في سورية، ***وإذ يؤكد*** على الضرورة الملحة لرفع التدابير القسرية الانفرادية، وإذ يدعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية،

وإذ يشير إلى المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 46/182، ***ويكرر تأكيد*** ضرورة أن تحترم جميع الأطراف وأن تؤيد الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ***وإذ يشدد*** على أهمية التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية في تقديم

المساعدة الإنسانية، وإذ يشير أيضا إلى أهمية وصول شحنات المعونة الإنسانية إلى المستفيدين المقصودين بها،

وإذ يشدد على أن الآلية العابرة للحدود أُنشئت في عام 2014 باعتبارها حلا عاجلا ومؤقتا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الذين يتعذر الوصول إليهم عن طريق العمليات العابرة للحدود القائمة،

وإذ يرحب بتحسين عمليات إيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع في عام 2020 ***وإذ يشجع*** جميع الأطراف المعنية على أن تواصل زيادة عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع إلى جميع أنحاء سورية،

وإذ يرى أن الوضع الإنساني المروع في سورية لا يزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن في المنطقة،

وإذ يؤكد أن الدول الأعضاء ملزمةٌ، بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، بقبول قرارات المجلس وتنفيذها،

1 - ***يهيب*** بجميع الأطراف أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سورية في عام 2020؛

2 - ***يقرر*** تجديد الإجراءات التي أقرّها في الفقرتين 2 و 3 من قراره 2165 (2014) لمدة ستة أشهر، أي حتى 10 كانون الثاني/يناير 2021، باستثناء معابر الرمثا واليعربية وباب السلام الحدودية؛

3 - ***يطالب كذلك*** بأن تسمح جميع الأطراف بالوصول الآمن والمستمر دون عوائق للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ولشركائها المنفذين إلى جميع المناطق والسكان المطلوب الوصول إليهم وفقا لتقييم الأمم المتحدة للاحتياجات في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك في إدلب؛

4 - ***يهيب*** بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية العمل على تحسين رصد تسليم وتوزيع شحنات الأمم المتحدة الغوثية وإيصالها داخل سورية؛

5 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز 31 آب/أغسطس، تقريرا عما يترتب على التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية من أثر مباشر وغير مباشر على حالتها الاجتماعية والاقتصادية وعلى شحنات المعونة الإنسانية الواردة من خارج سورية، بما في ذلك عن طريق الوكالات الإنسانية، وعلى التعاون الاقتصادي والإنساني بين حكومة الجمهورية العربية السورية والدول الأعضاء الأخرى؛

6 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس بإحاطة شهرية وأن يقدم تقريرا بانتظام، كل 60 يوما على الأقل، بشأن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) وهذا القرار وبشأن امتثال جميع الأطراف المعنية في سورية، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل إدراج معلومات في تقاريره عن الأثر الإنساني للتدابير القسرية الانفرادية والاتجاهات العامة فيما يتعلق بإيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود ومعلومات مفصلة عن المساعدات الإنسانية التي تسلَّم في إطار عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود على النحو المأذون به في القرار

2165 (2014) وهذا القرار، بما يشمل عدد المستفيدين ومواقع تسليم المعونة على صعيد المناطق وحجم الأصناف المسلّمة وصبغتها؛

7 - ***يؤكد من جديد*** أنه سيتخذ مزيدا من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم الامتثال لهذا القرار أو للقرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)؛

8 - ***يقرر*** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق 2

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشـير إلى رسـالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 7 تموز/يوليه، المتعلقة بمشـروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي، بشأن بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/658).

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاســتثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، تصوت بلجيكا معارضة لمشروع القرار هذا. ويعتزم وفد بلدي تقديم تعليل التصويت المرفق بهذه الرسالة.

(*توقيع*) مارك بيكستين **دو بوتسوريفا**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس وفريقكم على دعمكما المستمر لتيسير إجراءات التصويت.

أرجو إطلاعكم على أن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار (S/2020/658) المقدم من الاتحاد الروسي بشأن بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

(*توقيع*) جانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق 4

رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع قرار مجلس الأمن S/2020/658 المقدم في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، يصوت وفد الجمهورية الدومينيكية معارضا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسيه سينغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

المرفق 5

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشـــرفني أن أبلغكم، ســـيدي، وفقا للأحكام ذات الصـــلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يصـــوت معارضـــا لمشـــروع القرار S/2020/658 المتعلق ببند جدول الأعمال المعنون الحالة في الشـــرق الأوسط" تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود في سوريا" المطروح للتصويت في 7 تموز/يوليه 2020.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 6

رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الفرنسية]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والتي تدعو جميع أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي بشأن تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود في سوريا في إطار البند "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/658، تصوت فرنسا معارضة له.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
السفير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة من رئاسة مجلس الأمن التي بدأت فيها إجراء تصويت مكتوب تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

فيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالبند "الحالة في الشرق الأوسط" الوارد في الوثيقة S/2020/658:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية معارضة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 8

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشـــارة إلى رســـالة الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بصـــفته رئيس مجلس الأمن، المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020، بشـــأن مشـــروع القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/658).

وأشير هنا إلى أن إندونيسيا تمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، والتي تدعو أعضـــاء مجلس الأمن إلى الإعراب عن تصـــويتهم على مشـــروع القرار (S/2020/658) الذي قدمه الاتحاد الروسي في إطار البند "الحالة في الشرق الأوسط".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر قررت الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
السفير
الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق 10

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أُقر باستلام رسالتكم المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار المتعلق بالبند "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/658).

ووفقا لإجراء اتخاذ قرارات مجلس الأمن المعمول به خلال فترة القيود المفروضـــة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، يشــرفني أن أبلغكم بأن الاتحاد الروســي يصــوت مؤيدا لمشــروع القرار S/2020/658.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**
السفير الدائم
ممثل الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/658) المقدم من الاتحاد الروسي لتمديد آلية تقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود في سوريا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 12

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 المتعلقة بمشروع قرار مجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط" الوارد في الوثيقة S/2020/658.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 13

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

ردا على الرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الصادرة عن الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، المتعلقة بمشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي في إطار البند "الحالة في الشرق الأوسط" الوارد في الوثيقة (S/2020/658)، أود أن أبلغكم بأن تونس تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

(*توقيع*) قيس **قبطني**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق 14

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن في 7 تموز/يوليه، تصوت المملكة المتحدة معارضـــة لمشـــروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/658 فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

(*توقيع*) جوناثان **ألن**
السفير
القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي بشأن بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/658)، تصوت الولايات المتحدة الأمريكية معارضة له.

(*توقيع*) كيلي **كرافت**

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق 16

رســـالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشـــارة إلى الرســـالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بمشـروع القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشـرق الأوسـط" الوارد في الوثيقة S/2020/658، أود أن أبلغكم بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دي بيتسويرف

طلب الأمين العام في عدة مرات بزيادة إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا وليس تقليلها. ودعا إلى تجديد ولاية إيصالها عبر المعبرين في الشمال الغربي، باب الهوى وباب السلام لمدة 12 شهرا، وإلى المزيد من إيصالها عبر الحدود وإلى الجزء الشمالي الشرقي.

بعد تسع سنوات من الحرب، لم يكن أمام مئات الآلاف من المدنيين في شمال غرب سوريا خيار آخر سوى الفرار من العنف في وقت مبكر من هذا العام باتجاه الشمال. وتسبب الهجوم في نزوح أعداد كبيرة من الناس إلى منطقة تزداد ضيقا. وفي حين يُستخدم معبر باب الهوى لإيصال المساعدات إلى محافظة إدلب، تصل المعونة المقدمة من خلال معبر باب السلام إلى المنطقة الواقعة شمال حلب، حيث يقيم أكثر من 000 800 مشرد.

غير أن الاقتراح الروسي يهدف إلى إنهاء ولاية معبر باب السلام الحدودي، ليقتصر إيصال المساعدات الإنسانية من خلال معبر حدودي واحد في الشمال: باب الهوى. وعلى الرغم من اختلاف حجم وطاقة المعبرين الحدوديين، إلا أنهما ضروريان بنفس القدر لتقديم المساعدة إلى 2.8 مليون شخص بحاجة إليها في شمال غرب سوريا. وتفصل بين المنطقتين خطوط النزاع. وأخيرا، لم تنخفض أعداد المحتاجين، بل على عكس ذلك ارتفع الطلب على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية إلى مستويات قياسية.

وعليه، صوّت بلدي معارضا لهذا النص.

وسيواصل القائمان بالصياغة المشاركة في الجهود المبذولة مع جميع الأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء. وهذه مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المجلس. ونأمل أن نتمكن من تحقيق الوحدة، بما يخدم مصالح الشعب السوري المحتاج إلى المساعدة.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

صوتت إستونيا معارضة مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي لتجديد آلية المعونة عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية. لم يكن هذا النص ليدعم السوريين الذين يعانون بعد تسع سنوات من الحرب والهجمات الكيميائية.

وبدلا من ذلك، حاولت روسيا بذلك المشروع لي أذرع أعضاء مجلس الأمن لمساعدة موسكو في سعيها لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية. لقد رأينا ذلك بالأمس، عندما استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد نص مشروع القرار الإنساني الذي اشتركت في صياغته ألمانيا وبلجيكا (انظر S/2020/661)، ونراه مرة أخرى اليوم بمشروع القرار المقترح (S/2020/658).

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها المنظمات الإنسانية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لتجديد ولاية عمليات إيصال المعونة عبر الحدود لمدة عام، طالب المشروع الروسي بإغلاق معبر آخر تستخدمه الآلية الحالية.

رغم أن معبر باب السلام، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالغ الأهمية للوصول إلى مئات الآلاف من الناس في ضواحي حلب. إن محاولة تقليل المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المجتمعات الأضعف في سورية في ظل تفشي مرض فيروس كورونا محاولة غير مسؤولة. وترى إستونيا أن موقف روسيا غير مقبول.

أخيرا، نود أيضا أن نشدد على أن الخطاب الذي يدور حول التدابير القسرية الانفرادية له دوافع سياسية بحتة. ليس للجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، أي تأثير كبير على المساعدات الإنسانية والأنشطة الإنسانية داخل سورية، لأنها تستهدف النخب الداعمة للنظام السوري.

ولهذا، نؤكد مرة أخرى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحالية في سورية هي نتيجة لاتساع نطاق الفساد وجنرالات الحرب وسوء الإدارة. وهذه أيضا هي الأسباب الرئيسية التي تجعل الشركات المتعددة الجنسيات تتجنب التعامل مع سورية.

المرفق 19

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

لقد صوتت ألمانيا معارضة مشروع القرار المذكور أعلاه (S/2020/658) الذي قدمه الاتحاد الروسي.

لقد طلب الأمين العام مرات عديدة إتاحة المزيد من سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية، لا تقليلها. ودعا إلى تجديد ولاية العمليات عبر المعبرين في الشمال الغربي، باب الهوى وباب السلام، لمدة 12 شهرا، وإلى المزيد من سبل الوصول عبر خطوط التماس وعبر الحدود إلى الشمال الشرقي. بعد تسع سنوات من الحرب، لم يكن أمام مئات الآلاف من المدنيين في شمال غرب سورية خيار آخر سوى الفرار من العنف في وقت سابق هذا العام باتجاه الشمال.

غير أن الاقتراح الروسي يهدف إلى إنهاء ولاية معبر باب السلام الحدودي، ليقتصر وصول المساعدات الإنسانية على معبر حدودي واحد في الشمال، هو باب الهوى. وعلى الرغم من اختلاف حجم وطاقة المعبرين الحدوديين، إلا أنهما ضروريان بنفس القدر لتقديم المساعدة إلى 2.8 مليون شخص محتاج في شمال غرب سورية. وفي حين يُستخدم معبر باب الهوى لإيصال المساعدات إلى محافظة إدلب، يصل معبر باب السلام إلى المنطقة الواقعة شمال حلب، حيث يقيم 300,000 نازح داخلي إضافي منذ الهجوم الأخير. وتفصل بين المنطقتين خطوط النزاع. وتسبب الهجوم في نزوح أعداد كبيرة من الناس إلى منطقة يزداد تقلصها. لكن أعداد المحتاجين لم تنخفض؛ بل على العكس، ارتفع الطلب على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية إلى مستويات قياسية.

وسيواصل القائمان بالصياغة المشاركة في الجهود المبذولة مع جميع الأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء. هذه مسؤولية هامة تقع على عاتق المجلس. ونأمل أن نتمكن من إيجاد الوحدة، بما يخدم مصالح الشعب السوري المحتاج.

كما نرفض الصياغة المقترحة بشأن الجزاءات. إن الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي لا تستهدف الشعب السوري؛ فهي تستهدف حصرا ممثلي السلطات في دمشق. وقد تم فرضها بسبب السياسات القمعية لنظام الأسد ضد السكان المدنيين في سورية وانتهاكات النظام الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فهي لا تؤثر على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، كما أنها تتضمن أحكاماً محددة تسمح بتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لمواجهة مرض فيروس كورونا في سورية.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

تقدر إندونيسيا جهود الاتحاد الروسي في محاولة إيجاد حل فيما يتعلق بتجديد الآلية العابرة للحدود.

ومنذ بدء المفاوضات في 18 حزيران/يونيه، تشاطر وفدي وأبرز توصيات شتى للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي أكدت ضرورة تجديد الإذن عبر الحدود لاستخدام معبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين لمدة 12 شهرا.

إن المعبرين الحدوديين هما بالفعل شريان حياة لملايين المدنيين، ولا سيما أولئك في مخيمات المشردين داخليا. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصل إليهم بوسائل أخرى.

ونرحب بتحسين عمليات إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر خطوط التماس، بالتعاون مع الحكومة السورية وغيرها من الشركاء الرئيسيين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، نشير أيضا إلى ملاحظة الأمين العام في تقريره التي مفادها أن،

”فالمساعدة عبر خطوط النزاع ليست من البدائل المجدية في الوقت الراهن، وستظل هناك حاجة إلى استجابة مستدامة وواسعة النطاق عبر الحدود لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في الشمال الغربي“ (S/2020/576، الفقرة 50).

وفي هذا الصدد، نعتقد أن مشروع القرار (S/2020/576) لا يلبي بشكل كامل الاحتياجات العاجلة لملايين الناس في الشمال الغربي الذين تتوقف حياتهم على العمليتين العابرتين للحدود.

ويود وفدي أن يشكر المشاركين القائمين بالصياغة على مواصلة المناقشة وعلى إشراك جميع أعضاء المجلس بهدف التوصل إلى حلول وسط وتوافق في الآراء.

علينا مسؤولية إنقاذ حياة الناس، وهذا يشمل حياة الملايين من السوريين.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أكرر دعوة جنوب أفريقيا إلى وقف جميع الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية، وإلى إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد بشكل آمن ومحايد ودون عوائق وتقديم المساعدة إلى جميع من يحتاجون إليها، بغض النظر عن مكان وجودهم.

كما يود وفد بلدي أن يشيد مرة أخرى بوكالات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات الإغاثة الأخرى، فضلا عن المانحين، على عملهم الهام وإسهاماتهم فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري.

لقد ترك الصراع الذي طال أمده آثاراً دائمة في جميع أنحاء سورية وندبة دائمة على شعبها. لم يعرف الأطفال الذين ولدوا في العقد الماضي أي سلام. لم يعرفوا سوى الحرب ولم يروا إلا الدمار من حولهم.

وكما رأينا في تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/576)، فإن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال مزرية، مع تحمل النساء والأطفال لأسوأ تبعات الصراع وتدهور الظروف الإنسانية. وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق لأن عدد الأشخاص في جميع أنحاء سورية الذين يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي قد وصل إلى 9.3 مليون شخص في الأشهر الستة الماضية، وهو أعلى عدد يتم تسجيله في سورية على الإطلاق.

كما أن انتشار مرض فيروس كورونا (COVID-19) لا يزال يشكل تهديداً في سورية، مع حدوث زيادة كبيرة في الحالات الإيجابية في الشهر الماضي واحتمال حدوث زيادة أخرى في الأشهر المقبلة.

إن التخطيط للتأهب والاستجابة عنصر أساسي في أي استجابة إنسانية. وهذا الأمر أكثر أهمية في حالة يكون فيها النظام الصحي هشاً وفيها مجموعات كبيرة من الناس تقيم في أماكن مكتظة، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية كامنة، الذين هم عرضة بشكل خاص لخطر COVID-19.

كما نلاحظ الوضع الاقتصادي المتردي في سورية، الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وهو يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. ولذلك ينبغي بذل جهود شاملة لمعالجة الحالة الإنسانية العامة في البلد، لا سيما في سياق جائحة منهكة اقتصادياً تؤثر سلباً على جميع البلدان.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على أن الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية قد أدت إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في البلد. وقد أدت هذه التدابير إلى تفاقم النزاع وأدت إلى مزيد من التدهور في الاقتصاد، مما أثر على سبل عيش السوريين العاديين وأمنهم الغذائي في جميع أنحاء البلد. ونشكك في الأثر المقصود للجزاءات، لأنه بالتأكيد ليس حلاً للنزاع. وينبغي أن تهدف التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي وفرادى الدول الأعضاء إلى إنقاذ الأرواح وتحسين الحالة الإنسانية، بدلاً من أن تؤدي إلى مزيد من المصاعب.

وقد ذكر الأمين العام بوضوح في تقريره الأخير:

”يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع شركاء العمل الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية“ (S/2020/576، الفقرة 28).

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً كاملاً دعوة الأمين العام وستواصل الدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين بجميع الوسائل والطرائق المتاحة والمباشرة، بما في ذلك عمليات التسليم عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ونشيد بالأمم المتحدة وبمنظمة الصحة العالمية ومنظمات المعونة الأخرى التي تعمل مع الحكومة السورية لتيسير المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن إيصال المساعدة عبر خطوط التماس، حسب التقرير، يتعين تعزيزه عن طريق تقديم المساعدة عبر الحدود.

ولهذه الأسباب ستصوت جنوب أفريقيا مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا (S/2020/658)، كما فعلنا عندما قُدم أمس مشروع القرار المتعلق بعبور الشحنات للحدود (S/2020/667).

ومن المؤسف أن تجديد أحكام المجلس لمعالجة محنة الشعب السوري يجب أن يخضع مرة أخرى لمناورة سياسية داخل المجلس، مما يقوض قدرته على الاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان المتضررين. ولا يزال القلق يساور جنوب أفريقيا لأن الخلافات السياسية بين أعضاء مجلس الأمن تؤثر على تقديم المساعدة الإنسانية الآمنة وبلا عوائق ودون تحيز للسوريين المحتاجين، بما في ذلك المساعدة الطبية العاجلة.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن المصالح الإنسانية للشعب السوري هي المحرك الأساسي لمشاركتها وعملها في المجلس بشأن هذه المسألة بالذات. وبناء على ذلك، سوف نعمل على كفالة حصول الشعب السوري على أقصى قدر ممكن من الدعم. ولذلك يحدونا أمل صادق في أن يتمكن أعضاء مجلس الأمن من تنحية خلافاتهم السياسية جانباً والاتفاق على قرار لتحسين الحالة الإنسانية في سورية، بما في ذلك توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

وأخيراً، نود أن نؤكد مجدداً على أن الحالة في سورية لا يمكن حلها إلا عن طريق التفاوض والحوار. ولذلك فإننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ القرار 2254 (2015) تنفيذاً كاملاً، وذلك من أجل تجنب تشريد المزيد من السوريين والخسائر في الأرواح البريئة.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يساورنا قلق عميق إزاء التسييس الروسي والصيني لهذه المسألة الإنسانية. وبالأمس، استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد نص كان من شأنه تلبية الاحتياجات الإنسانية لأولئك الموجودين في شمال غربي سورية. ثم طرحت روسيا نصها الخاص، الذي يركز على معبر واحد فقط، ما من شأنه أن يحرم 1.3 مليون شخص من المساعدات العابرة للحدود التي يعتمدون عليها عبر باب السلام. لا يوجد ببساطة مبرر معقول لإغلاق شريان الحياة الحيوي هذا. وقد أُوضحت تماما الحاجة إلى التجديد لمعبرين لمدة 12 شهراً، بما في ذلك من جانب الأمين العام.

ولا مكان للغة مضللة في نص مجلس الأمن. ولذلك لا يمكننا أن نقبل بتعمد روسيا تحريف المقصد من الجزاءات. وقد أوضح أعضاء المجلس مراراً وتكراراً أن الجزاءات لا تنطبق على الأغذية والأدوية. وهناك أيضاً إعفاءات مطبقة للأنشطة الإنسانية من الجزاءات التي تفرضها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعلينا أن نكون واضحين بأن تصرفات النظام هي المحرك الرئيسي للوضع الإنساني المتردي في سورية.

إن المملكة المتحدة هي واحدة من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية لمواجهة الأزمة السورية. ويبلغ مجموع مساهمتنا 3.3 بلايين جنيه استرليني. وإذا كانت روسيا والصين تهتمان حقاً بالوضع الإنساني، فعليهما أن تدعما أولئك الذين يعانون من النزاع بدلاً من إغلاق طرق وصول المساعدات إليهم. فمن غير المعقول أن تعرقلا، على الرغم مما نعرفه جميعاً عن الأثر المدمر لمرض فيروس كورونا، الاستجابة الفعالة في منطقة خرّبها النزاع بالفعل.

وفي ضوء ذلك، ستصوت المملكة المتحدة معارضة مشروع القرار. فيجب علينا أن نحسن أداءنا. ولا يزال أمام روسيا والصين الوقت لإعادة النظر في حل توفيقي يجمع شمل المجلس باسم الإنسانية ودعم ذلك الحل. ونحن نحثهما على القيام بذلك.

المرفق 23

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

صوتت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم معارضة مشروع القرار الذي صاغه الاتحاد الروسي (S/2020/658). ونشعر بخيبة الأمل، ولكننا لم نفاجأ، إزاء محاولة روسيا المخادعة تقديم قرار يهدف إلى حماية نظام الأسد القاتل وتقسيم المجلس.

بالأمس، صوت 13 عضواً في المجلس – وهم أغلبية ساحقة – على اتخاذ موقف مبدئي وإنساني تأييداً لتوصية المنظمة المحايدة وغير السياسية والقائمة على الاحتياجات بإعادة منح الإذن للآلية الحالية العابرة للحدود، أي لمعبرين في الشمال الغربي، لمدة 12 شهراً. وهذا هو، حرفيا، الحد الأدنى لما كان ينبغي أن يفعله المجلس لمساعدة الشعب السوري.

إن ما طرحته روسيا اليوم هو نص ينشر الأكاذيب حول فعالية المساعدة عبر خطوط التماس التي يسيطر عليها الأسد، مع الترويج للرواية الكاذبة التي مفادها أن الجزاءات هي المسؤولة عن الأزمة الإنسانية لا سلوك الأسد الخسيس. ويخفض اقتراح موسكو غير الأخلاقي عدد المعابر الحدودية إلى معبر واحد فقط لمدة ستة أشهر لا غير.

ومشروع القرار الذي أعدته لا علاقة له بالحالة في الميدان، وهو يتحدى بشكل صارخ التوصيات الصريحة القائمة على الحقائق الصادرة عن الأمين العام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وعدد لا يحصى من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في سورية. وهو مليء بدعاية لا أساس لها من الصحة تهدف إلى تعزيز سيطرة نظام الأسد على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، على الرغم من أننا جميعاً نعرف أن الأسد يستخدمها كسلاح للحرب والانتقام السياسي.

والنص هو تكرار لما جاء قبل ستة أشهر، هو منقول مباشرة عن استرتيجية موسكو للابتزاز. لقد أرادت روسيا أن تلعب لعبة السياسة وتسخر من المجلس، وقد فعلت ذلك مرة أخرى على حساب ملايين الأرواح السورية. وانضمام جمهورية الصين الشعبية إليها في هذه المهزلة أمر لا يمكن الدفاع عنه. وينبغي لمواطني البلدين أن يشعروا بالخجل من تصرفات حكومتيهم، وينبغي أن يرفعوا أصواتهم ويحاسبوهما.

وبينما نشعر بالاشمئزاز إزاء العمل الذي ينم عن انعدام المسؤولية وتبلد المشاعر من جانب روسيا والصين، من المهم أن نشير إلى أنهما معزولان في موقفهما الخسيس. فيوم أمس، أعطى جميع الأعضاء الآخرين في هذا المجلس الأولوية للشعب السوري وصوتوا مؤيدين لنص توفيقي يجسد بدقة الوضع الميداني ويأذن باستمرار فتح المعبرين الحدوديين المتبقيين لمدة 12 شهرا. وقد تفاوض جميع الأعضاء الآخرين في هذا المجلس – 13 عضواً منا – بحسن نية لإيجاد طريقة قائمة على المبادئ للمضي قدماً في تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للشعب السوري. ونشكر زملاءنا على موقفهم الأخلاقي وقناعتهم.

واليوم، انضمت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى أغلبية هذا المجلس في حرمان روسيا والصين من الأصوات اللازمة لتسجيل نقاط سياسية لدى نظام الأسد. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، جاهرنا بمعارضتنا لدعم روسيا والصين لحملة الأسد القائمة على الحصار والتجويع. ولن نتغاضى عن ذلك. وستدافع الولايات المتحدة دائما عن الشعب السوري.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

بالإشـــارة إلى رســـالتي رئيس مجلس الأمن المؤرختين 7 و 8 تموز/يوليه 2020 بشـــأن نتائج التصويت على مشروعي القرارين المقدمين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" والواردتين في الوثيقتين S/2020/654 و S/2020/658، أود أن أبلغكم بموجب هذه الرسـالة بأن فييت نام تود الإدلاء ببيان بشأن هذه المسألة، على النحو المرفق هنا.

يود وفد فييت نام أن يعرب عن خيبة أمله العميقة إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد قرار من أجل تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود لسورية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن المناقشة بشأن التجديد ستستمر في الأيام القليلة المقبلة لإيجاد حل أمثل لدعم السكان الأكثر ضعفا.

وقد صـــوتت فييت نام مؤيدة لمشـــروعي القرارين الواردين في الوثيقة S/2020/654 والوثيقة S/2020/658، واضـــعة في اعتبارها الحاجة الماســـة إلى مواصـــلة العمليات الإنســـانية المنقذة للحياة في ســورية. ومن الواضــح لنا تماما أنه يجب ضــمان اســتمرار هذه الآلية من أجل تلبية الاحتياجات الإنســانية الكبيرة على أرض الواقع في الوقت الحالي.

إن الحالة الإنســانية في ســورية تبعث على القلق، خاصــة فيما يزداد الوضــع تفاقما بســبب تأثير جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصـــادية البالغة الشـــدة. ولا تزال خطورة الحالة تثبت الآن ضـــرورة تعزيز الاستجابة الإنسانية.

وبما أن حياة الملايين من الناس في خطر، نود أن نؤكد أن أعضـــاء المجلس لا يملكون ترف الخلاف. والأمر يتطلب بذل جميع الأطراف لجهود متواصـــلة لإيجاد مخرج من المأزق الحالي من خلال إجراء حوار حقيقي ومشاورات مستفيضة، مع التركيز على الجوانب الإنسانية وحدها.

ويؤيد وفد بلدي جهود المجتمع الدولي في تقديم المســاعدات الإنســانية إلى الناس في جميع أنحاء ســورية وســيواصــل العمل بنشــاط من أجل بلوغ هذا الهدف النبيل المشــترك. ومما لا شــك فيه أن ثمة أهمية بالغة لأن يظهر مجلس الأمن وحدة في دعم الأشخاص المحتاجين. ولا يتوقع السوريون والمجتمع الدولي منا شيئا أقل من ذلك.